الصباح الاقتصادية

AL-SABAH

www.alsabahpress.com Alsabah Media

No. 4628 | الأحد | 5 محرم 1445 هـ | 23 يوليو 2023 م | السنة السادسة عشرة

عقب التحرير استهلكت البلاد أكثر من 60 % من قيمته البالغة حينها 100 مليار دولار في تمويل نفقاتها العامة

«الشال»: ضرورة النأي بصندوق الكويت السيادي عن الصراعات السياسية

حافظوا عليه باعتباره ما تبقى مصدرا مستداما للدخل وإعادة بنائه وتغيير وظيفته لتصبح إيراداته بديلا تدريجيا متناميا لإيرادات النفط

مناف الهاجري استقال وهو وزير مهني لأن المطروح لم يكن ما أصاب «الصندوق» من خلل وإنما توزيع المؤسسات والهيئات الخمسين بين وزراء الحكومة

دعا تقرير «الشال» المالي والاقتصادي لهذا الأسبوع، إلى الحفاظ على صندوق الكويت السيادي، باعتباره ما تبقى مصدرا مستداما للدخل في البلاد، مشددا على ضرورة إعادة بنائه وتنميته، والنأي به عن الصراعات السياسية المحلية.

كما تناول التقرير موضوعات أخرى، بينها: أداء بورصة الكويت مقارنة بأسواق مالية خارجية، في يونيو 2023،

ونتائج بنك الكويت الوطني في النصف الأول من 2023، إضافة إلى الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت.

وفي ما يلي تفاصيل ما أورده تقرير «الشال»..

عندما تحررت الكويت من احتلال غاشم، استهلكت أكثر قليلاً من 60 % من قيمة صندوقها السيادي البالغة حينها نحو 100 مليار دولار أمريكي في تمويل نفقاتها العامة، في حقبة توقف فيها إنتاج النفط، وذهبت غالبية تلك النفقات إلى إعادة بناء ما دمره الاحتلال. وكما كان ذلك الاحتياطي ملاذا حينها، عملت السياسات الاقتصادية والمالية الخائبة منذ ذلك الحين إلى ارتفاع هائل في النفقات العامة الجارية حتى باتت قيمتها تستهلك كل الإيرادات العامة، ولأنها غير مرنة، سوف تدفع الدولة إلى استهلاك متسارع لملاذها الأخير أو صندوقها السيادي، أو الاقتراض بضمانه.

وفي انتقاد صحيح، ذكرت وكالة بلومبيرغ الأسبوع قبل الماضي بأن صندوق الكويت السيادي بات مشلولاً وفقد الكثير من قياداته ومعها مهنيته، ورغم أنه أول صناديق العالم السيادية بعمر بلغ 70 عاماً، إلاّ أن صناديق الإقليم الحديثة باتت تتفوق عليه. والأسبوع قبل الفائت قدم وزير المالية الكويتي مناف الهاجري، وهو وزير مهني استقالته، لأن المطروح لم يكن ما أصاب صندوق الدولة السيادي وملاذها من خلل، وهو الأصل الوحيد الذي يمكنه انتشالها مما هي فيه، وإنما على توزيع مؤسساتها وهيئاتها الخمسين بين وزرائها.

صندوق الدولة السيادي هو ما تبقى مصدر مستدام للدخل في الكويت، ومع ما يتعرض له الوقود الأحفوري من ضغوط، يفترض أن تصبح أولوية الكويت هي إعادة بنائه وتنميته وتغيير وظيفته لتصبح إيراداته بديلا تدريجيا متناميا لإيرادات النفط. وعندما تصبح له وظيفة، تصبح إدارته محترفة ومستقلة ولا تتأثر بالصراعات السياسية المحلية، ولا تحتاج وصاية من وزير

وكالة «بلومبيرغ» نبهت إلى أن صندوق الكويت السيادي بات مشلولاً وفقد الكثير من قياداته ومعها مهنيته

●●●●

رغم أنه أول صناديق العالم السيادية بعمر بلغ 70 عاماً فإن الصناديق الحديثة في الإقليم باتت تتفوق عليه

أو آخر، فالأداء هو وسيلة قياس النجاح أو الفشل لتلك الإدارة، وليس مناقلة تبعيتها وفقاً لميل الميزان السياسي لطرف أو آخر.

أداء بورصة الكويت مقارنة بأسواق مالية خارجية – يونيو 2023

كانت التوقعات حول أداء الأسواق المالية لعام 2023 متشائمة، مبررات التشاؤم يدعمها معطيات الواقع، مثل تهديد متصل برفع أسعار الفائدة مع احتمال كبير أن يتسبب في قيادة الاقتصاد العالمي إلى حقبة ركود قد تطول، ولا ينقصه حالة قوية من عدم اليقين من أهم أسبابها اتساع الحرب الروسية الأوكرانية وحرب باردة تلوح بالأفق بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. ولكن أداء تلك الأسواق خالف تلك التوقعات المتشائمة، وازداد أداءها قوة مع ظهور مؤشرات على السيطرة على التضخم، إلى جانب تحقيق اقتصادات كبرى معدلات نمو اقتصادي أعلى من المتوقع للربع الأول من العام الجاري مثل الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الصيني.

والخلاصة، هي ارتفاع مؤشر «داو جونز» للعالم حسب مؤشر MSCI منذ بداية العام ولغاية نهاية يونيو 2023 ما نسبته 14.0 %، بينما انخفض المؤشر نفسه لكامل عام 2022 بنحو 19.5– %. وشمل الارتفاع فيما مضى من عام 2023 مؤشرات داوجونز جميعها، فمؤشر داوجونز العالمي للولايات المتحدة ارتفع بما نسبته 16.2 %، في حين ارتفع مؤشر داوجونز الشامل للأمريكيتين بنسبة 15.7 %. أما مؤشر داوجونز العالمي الشامل لأوروبا فقد ارتفع بنحو 11.4 %، وارتفع المؤشر ذاته – إذا استثنينا المملكة المتحدة – بنحو 19.5%. ومكاسب آسيا باستثناء اليابان كانت الأقل، فمؤشر داوجونز العالمي لآسيا/استثناء اليابان ارتفع بنحو 1.7%، بينما ارتفع مؤشر اليابان بنحو 11.7 %.

ويوضح الرسم البياني المرفق أداء القارات حسب مؤشرات داو جونز حتى نهاية يونيو 2023 ومقارنة هذا الأداء بما كان عليه في نهاية عام 2022.

ويشير الأداء المقارن لنمو «أو تراجع» المؤشرات لمجموعة منتقاة من الأسواق المالية الرئيسية وغيرها «16 سوقاً مالياً» خلال العام الجاري ولغاية يونيو 2023، بما في ذلك بورصة الكويت من دون أخذ حركة أسعار الصرف بعين الاعتبار، مقارنة بعام 2022، إلى ارتفاع مؤشرات معظم الأسواق المالية مقارنة بأداء عام 2022. بينما انخفض مؤشر بورصة الكويت وفقاً لمؤشرها العام، بما نسبته 3.6– % مقارنة بارتفاع بلغ نحو 3.5 % في عام 2022. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط الارتفاع لمجمل الأسواق المدرجة في الرسم البياني بلغ نحو 4.7 % في نهاية يونيو 2023 مقارنة بانخفاض بلغ نحو 10.8– % خلال عام 2022.

وعند تحليل المعدلات البسيطة «غير الموزونة» لمؤشري العائد النقدي ومضاعف السعر إلى الربحية «P/E» للأسواق المالية المنتقاة عينها، نجد أن معدل العائد النقدي لتلك الأسواق «Yield Cash» بلغ نحو 3.7 % كما في نهاية يونيو 2023، وهو أعلى من مستواه في نهاية عام 2022 والبالغ نحو 3.5 %. أما بالنسبة لمعدل مؤشر مضاعف السعر إلى الربحية «P/E» لتلك الأسواق، فقد بلغ نحو 13.8 ضعف في نهاية يونيو 2023 مقارنة بنحو 12.6 ضعف في نهاية عام 2022، أي ارتفاع في الأسعار بنسبة أكبر من ارتفاع مستويات الربحية، وذلك ما يرفع من مستوى المخاطر.

كما يتضح أيضا تباين أداء مؤشرات بورصة الكويت ضمن مجموعة الأسواق العالمية المنتقاة، إذ بلغ مؤشر مضاعف السعر إلى الربحية «P/E» لبورصة الكويت نحو 16.5 ضعف، وهو في المركز الخامس. أما مؤشر العائد النقدي في بورصة الكويت فقد بلغ نحو 5.2 % أي المركز الثالث وأعلى من متوسط الأسواق العالمية المنتقاة والبالغة 3.7 %.

وقد بلغ متوسط العائد الجاري في الأسواق الناشئة الستة عشر المنتقاة، نحو 4.3 % في نهاية يونيو 2023، بعد أن كان نحو 5.2 % في نهاية عام 2022. وحيث لم يتغير متوسط مؤشر P/E للمجموعة نفسها وثبت عند نحو 10.9 ضعف. واحتل السوق الكويتي المركز الثالث ضمن تلك الأسواق بالنسبة للعائد الجاري مقارنة بالمركز السابع في نهاية عام 2022، بينما ما زال يحتل المركز الأول من بين ستة عشر سوقاً منتقاة حسب مؤشر P/E في نهاية يونيو 2023 .

واحتلت بورصة الكويت المرتبة الحادية عشر في مكاسب مؤشرها طبقاً لمؤشرها العام، مقارنة بـ 12 سوقاً مالية في الشرق الأوسط، وذلك من دون تعديل لأثر سعر صرف العملات مقابل الدولار الأمريكي. وارتفع معدل النمو غير المرجح لمؤشرات تلك الأسواق إذ سجل مكاسب بنحو 5.4 % بعد أن حقق مكاسب أكبر خلال عام 2022 بلغت نسبته نحو 20.0 %.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الأسواق في الشرق الأوسط قد حققت ارتفاعا في مؤشراتها، ما عدا أربع أسواق «الكويتي والقطري والعماني والاردني»، وحقق السوق المصري أكبر ارتفاع بنحو 21.0 %، يليه السوق الإماراتي الذي ارتفع بنحو 13.7 %، أما بورصة الكويت فقد احتلت المركز ما قبل الأخير بانخفاض بلغ نحو 3.6– %، واحتل السوق القطري المركز الأخير بأعلى انخفاض بنحو 5.7– %.

أعلن بنك الكويت الوطني نتائج أعماله للنصف الأول من عام 2023، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك «بعد خصم الضرائب» قد بلغ نحو 289 مليون دينار كويتي، بارتفاع قدره 40.2 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 16.2 % مقارنة

نتائج بنك الكويت الوطني – النصف الأول 2023

أعلن بنك الكويت الوطني نتائج أعماله للنصف الأول من عام 2023، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك «بعد خصم الضرائب» قد بلغ نحو 289 مليون دينار كويتي، بارتفاع قدره 40.2 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 16.2 % مقارنة بنحو 248.8 مليون دينار كويتي حققها في النصف الأول من عام 2022. وبلغ صافي الربح الخاص بمساهميه نحو 275.3 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 237.8 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق، أي بارتفاع بنحو 37.5 مليون دينار كويتي أو بنسبة 15.8 %. ويعود الارتفاع في ربحية البنك، إلى ارتفاع الربح التشغيلي بقيمة أعلى من ارتفاع جملة المخصصات.

وفي التفاصيل، ارتفع صافي إيرادات التشغيل بنحو 89.5 مليون دينار كويتي أو بنحو 18.8 %، حين بلغ نحو 565.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 476.3 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق. وحقق بند إيرادات الفوائد للبنك «باستثناء الإيرادات من التمويل الإسلامي» ارتفاعاً بنحو 383.2 مليون دينار كويتي، وارتفعت مصروفات الفوائد «باستثناء تكاليف المرابحة» بقيمة أدنى وبنحو 296.6 مليون دينار كويتي، وعليه ارتفع صافي إيرادات الفوائد بنحو 86.6 مليون دينار كويتي أو بنسبة 33.4 %، ليصل إلى 346.2 مليون دينار كويتي مقابل 259.6 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من العام الفائت. وحقق البنك صافي إيرادات من التمويل الإسلامي بنحو 85.8 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 88.7 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق، مما رفع صافي إيرادات الفوائد «في شقيها التقليدي والإسلامي» إلى نحو 432 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 348.3 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بلغ نحو 83.8 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 24.1 %.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 22 مليون دينار كويتي أو بنسبة 12 % وصولاً إلى نحو 206.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 184.6 مليون دينار كويتي في النصف الأول من عام 2022، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع غالبية بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الإيرادات نحو 36.5 % مقارنة بنحو 38.7 %. ووفقاً لتقديرات الشال، وبافتراض استثناء تأثير تجميع نتائج بنك بوبيان على المصروفات التشغيلية، يصبح الارتفاع في المصروفات التشغيلية من نحو 134.9 مليون دينار كويتي إلى نحو 153 مليون دينار كويتي، أي بنسبة 13.4 %. وبلغت جملة المخصصات نحو 47.9 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 26.9 مليون دينار كويتي أو بنحو 127.9 %، مقارنة مع نحو 21 × المؤشرات المالية المنتهية في 30 يونيو 2023 على أساس سنوي.

تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2022 ونهاية يونيو 2023.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطاً «3 أيام عمل بمناسبة عطلة رأس السنة الهجرية»، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما لم تتغير قيمة المؤشر العام «مؤشر الشال». وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 651.4 نقطة، أي استقر عند المستوى ذاته مقارنة مع إقفال الأسبوع الماضي، وظل منخفضاً بنحو 7.2 نقطة أي ما يعادل 1.1 % عن إقفال نهاية عام 2022.

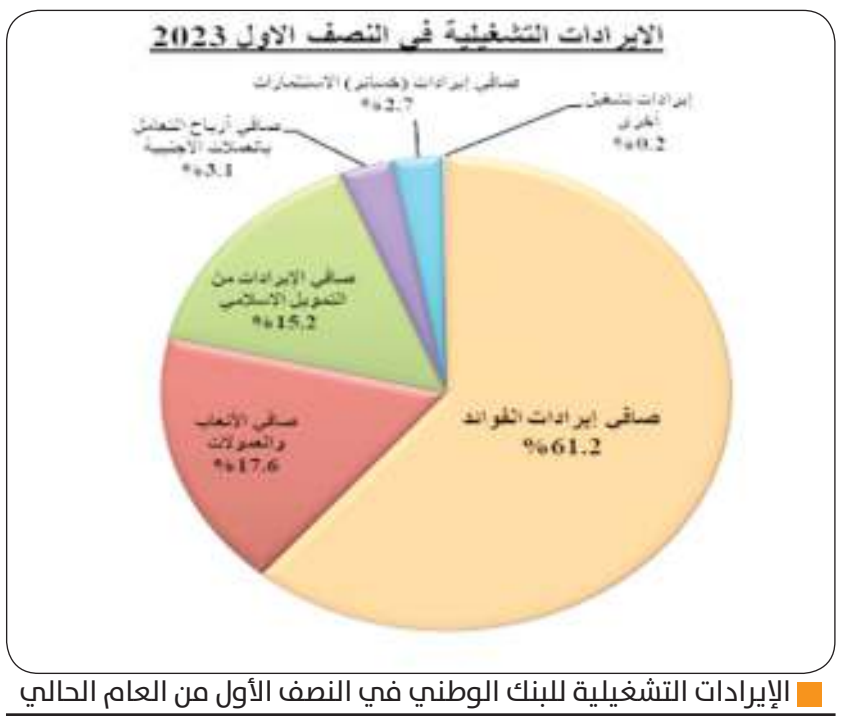

الإيرادات التشغيلية للبنك الوطني في النصف الأول من العام الحالي

	إسم الشركة	يوم الثلاثاء ٢٠٢٣/٠٧/١٨	يوم الخميس ٢٠٢٣/٠٧/١٣	الفرق %	إقفال ٢٠٢٢	الفرق %
1	بنك الكويت الوطني	790.5	788.0	0.3	827.2	(4.4)
2	بنك الخليج	247.3	247.3	0.0	267.9	(7.7)
3	البنك التجاري الكويتي	542.6	576.9	(5.9)	516.0	5.2
4	البنك الاهلي الكويتي	184.2	189.5	(2.8)	233.9	(21.2)
5	بنك الكويت الدولي	208.0	210.5	(1.2)	232.0	(10.3)
6	البنك الاهلي المتحد	334.4	338.2	(1.1)	361.1	(7.4)
7	بنك برقان	300.9	306.7	(1.9)	295.9	1.7
8	بيت التمويل الكويتي	3,584.2	3,574.7	0.3	3,416.2	4.9
	قطاع البنوك	751.5	753.3	(0.2)	794.6	(1.6)
9	شركة التسهيلات التجارية	126.3	126.3	0.0	129.2	(2.2)
10	شركة الاستثمارات المالية الدولية	450.4	453.4	(0.7)	297.6	51.3
11	شركة الاستثمارات الوطنية	314.6	284.4	10.6	296.2	6.2
12	شركة مشاريع الكويت القابضة	480.6	463.5	3.7	387.4	24.1
13	شركة السكن للتنمية والاستثمار	112.1	114.8	(2.4)	114.8	(2.4)
	قطاع الاستثمار	251.3	243.4	3.2	220.0	14.2
14	شركة الكويت للتأمين	103.2	103.4	(0.2)	115.5	(10.6)
15	مجموعة الخليج للتأمين	1,504.5	1,493.2	0.8	880.6	70.8
16	الشركة الاهلية للتأمين	211.1	211.1	0.0	206.2	2.4
17	شركة وربة للتأمين	136.0	134.8	0.9	106.6	27.6
	قطاع التأمين	373.6	371.6	0.6	265.7	39.0
18	شركة عقارات الكويت	245.4	247.3	(0.8)	204.2	20.2
19	شركة العقارات المتحدة	140.0	133.8	4.6	155.0	(9.7)
20	الشركة الوطنية العقارية	346.9	352.8	(1.7)	458.9	(24.4)
21	شركة المصالحة العقارية	2,073.2	2,077.5	(0.2)	2,175.0	(4.7)
	القطاع العقاري	281.0	281.9	(0.3)	306.2	(7.9)
22	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	327.4	314.5	4.1	296.8	10.3
23	شركة أسمنت الكويت	266.8	274.4	(2.8)	336.2	(20.6)
24	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	490.0	487.6	0.5	485.6	0.9
	القطاع الصناعي	273.2	268.6	1.8	269.2	1.5
25	شركة المباني الكويتية الوطنية	745.1	734.4	1.5	596.3	25.0
26	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	5,110.9	5,126.5	(0.3)	5,409.6	(5.5)
27	شركة الصناعات المتحدة	922.0	925.1	(0.3)	1,018.8	(9.5)
28	شركة مشرعي القابضة (شرعكو)	38.7	38.7	0.0	43.6	(11.2)
	قطاع الخدمات	1,507.6	1,511.0	(0.2)	1,636.0	(7.8)
29	شركة نقل وتجارة الحرائر	81.2	78.7	1.9	91.7	(11.5)
	قطاع الأغذية	434.4	434.1	0.1	437.0	(0.6)
30	شركة أ. أمين للاستثمارات العامة ش.م.ع	662.2	662.2	0.0	708.6	(6.5)
	الشركات غير الكويتية	179.4	179.4	0.0	181.8	(1.3)
	مؤشر الشال	651.4	651.4	0.0	658.6	(1.1)

جدول مؤشر الشال لـ 30 شركة مدرجة في بورصة الكويت